

## توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك

### تطوير / تعزيز جودة البنية الأساسية الوطنية

#### الأساس المنطقي:

تمثل جودة البنية الأساسية الفاعلة عنصراً مهماً من عناصر البيئة التجارية المواتية، وقد تساهم في تيسير إمكانية وصول البلدان إلى الأسواق الدولية. ومن ثم، هناك مبررات اقتصادية وتنافسية قوية تدفع البلدان إلى تطوير بنيتها الأساسية. فطالما كانت الأسواق التصديرية الهامة تتبع المواصفات الدولية، يتعين على الصناعات المحلية الامتثال لتلك المواصفات، وفحص منتجاتها، والحصول على شهادة امتثال قبل أن تتمكن من الدخول إلى سوق التصدير. ونظراً لانتشار استخدام هيئات توحيد المواصفات الدولية مثل الأيزو، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والدستور الغذائي، أصبحت هناك متطلبات مشتركة تحتم على شركات البلدان النامية تلبية المعايير الدولية لتتمكن من التصدير إلى الأسواق الخارجية. ولا يعتمد تطوير جودة البنية الأساسية الوطنية على الموارد المالية فحسب، ولكنه يشمل أيضاً القدرات البشرية والتقنية التي تفتقر إليها الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتسع جدول أعمال وضع المواصفات الوطنية وجودة القدرات ليعطي المؤسسات والوكالات، والقواعد واللوائح، والروابط مع المؤسسات والقواعد العالمية والإقليمية.

وقد يمثل اتباع النهج الإقليمي أحد سبل التعامل مع هذه القضية، خاصة في البلدان النامية، حيث من الممكن ألا يدعم حجم النشاط الاقتصادي تكاليف جودة البنية الأساسية. ومن المهم اتباع النهج الإقليمي، حيث أن التعاون الإقليمي وتقسيم العمل في مجال خدمات جودة البنية الأساسية (توحيد المواصفات، والمعايير، والاختبار، وتقييم الامتثال، والاعتماد، وضمان الجودة) سوف يسمح للبلدان بحشد مواردها، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم. ومن المهم كذلك أن تساهم المبادرات الإقليمية في تسهيل اعتماد المعايير الدولية ودعمها. وهناك عنصر آخر مهم في هذا الصدد، ويتمثل في ربط وتنسيق سياسات واستراتيجيات الجودة الوطنية للبلدان مع المبادرات الإقليمية.

### دعم جهود الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في أعمال الهيئات توحيد المواصفات الدولية

#### الأساس المنطقي:

تتولى هيئات المواصفات الدولية في المقام الأول مسؤولية توحيد مواصفات على المستوى الدولي. وتشارك جميع الهيئات الدولية للمقاييس في كونها الجهة المسؤولة عن وضع المعايير التي يمكن أن

تعتمدها هيئات المواصفات الوطنية فيما بعد. ويجب أن تكون المواصفات الصادرة عن هذه الهيئات قابلة للتطبيق على نطاق واسع في مختلف السياقات. وتختلف البلدان اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية، وتفضيلات المستهلكين فيما يتعلق بمختلف القضايا، ومستوى التحول الصناعي، بالإضافة إلى سائر العوامل المؤسسية والثقافية. ولهذا السبب، من المهم أن تشارك البلدان بفاعلية في عمل هيئات المواصفات الدولية، حتى يتسنى تطبيق المعايير الناتجة وفقاً لظروف كل دولة. وبالإضافة إلى المشاركة، من المهم أن تتعاون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في لجان/ هيئات المنظمات الدولية لتوحيد المقاييس للأسباب التالية: أ) وضع مواصفات مجموعات معينة من المنتجات التي تُعد فريدة من نوعها أو مهمة للغاية بالنسبة إلى الدول الأعضاء ب) تعزيز القوة التصويتية للدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، تمثل المشاركة في حد ذاتها تحدياً خاصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، وخاصة تلك التي مازالت جودة البنية الأساسية الوطنية بها في مرحلة مبكرة من التطوير، ولم يحرز توحيد المواصفات تقدماً ذا شأن على الصعيد الوطني. ومن ثم، تواجه هذه الدول خطراً حقيقياً يتمثل في أن المواصفات الدولية قد لا تعكس الظروف السائدة في الدول الأعضاء الأقل دخلاً. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري البدء في أنشطة التعاون بين الدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونظيراتها التي تتمتع بجودة متطورة للبنية الأساسية الوطنية بغية تبادل الخبرات ودعم جهودها الرامية إلى المشاركة الفعالة في توحيد المواصفات على الصعيد الدولي. ومن شأن الامتثال للمواصفات الدولية أن يزيد من القدرة التنافسية للصادرات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا التجارة فيما بينها، ما يؤدي إلى تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

**تعزيز معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لاعتماد المواصفات المنسقة وتطوير جودة البنية الأساسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

### الأساس المنطقي:

يقدم معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية فرصاً وإمكانات كبيرة للدول الأعضاء، لا سيما بسبب التزامه بالعمل على تحقيق تنسيق دولي أوسع لعناصر جودة البنية الأساسية، وهي، توحيد المواصفات، والمعايير، والاعتماد. وفي هذا الصدد، يمثل دعم الدول الأعضاء واضطلاعهم بمسؤولية عمل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية عنصراً أساسياً من عناصر نجاح المعهد مستقبلاً في تطوير ونشر

معايير منسقة في المجالات التي لا تحظى بمواصفات دولية معترف بها، وكذا تطوير خدمات اعتماد خاصة بالعالم الإسلامي مثل الأغذية، ومستحضرات التجميل، والمستحضرات الدوائية، والسياحة الحلال، وغيرها من القضايا ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود مواصفات منسقة بين دول منظمة التعاون الإسلامي ييسر تجارة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء، ما سيعزز من التجارة البينية في نهاية المطاف. وإلى جانب ذلك، يمكن لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية أن يوفر منتدى لتبادل المعلومات، والخبرات، وأفضل الممارسات، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لتطوير جودة البنية الأساسية.

تشجيع اعتماد المعايير الدولية في الجمارك وغيرها من قضايا التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية ذات الصلة، فضلاً عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لتنسيق وتبسيط القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية.

#### الأساس المنطقي:

يمثل تعاون الوكالات الحدودية فيما بين الدول الأعضاء عنصراً بالغ الأهمية في تسهيل التجارة، حيث يسهل التعاون الوثيق بين الوكالات الحدودية التجارة وتدفع الخدمات اللوجستية ويخفض من التكاليف الإدارية وغيرها. ويمكن تأمين هذا التعاون من خلال الحرص على تماسك القواعد والإجراءات التي تطبقها الوكالات الحدودية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، سلطت الدراسة التحليلية الضوء كذلك على أهمية تنسيق وتبسيط القواعد والإجراءات المتعلقة بالوزن، والتوافق الفني للمركبات، والسلع، والتسجيل، ورخص القيادة، والتأمينات، وغيرها من القضايا المتعلقة بالعمليات اللوجستية عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تسعى إلى اعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بقضايا الجمارك والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

**تعزيز ترتيبات /اتفاقيات الاعتراف المتبادل في مراقبة الحدود والتجار موضع الثقة**

#### الأساس المنطقي:

الاعتراف المتبادل هو ممارسة تشير إلى تقبل فعل، أو قرار، أو تفويض من وكالة جمركية والاعتراف بها من قبل وكالة جمركية أخرى. وتضمن اتفاقيات /ترتيبات الاعتراف المتبادل للدول تجنب ازدواجية الجهود وزيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليل الوقت وخفض التكاليف في الوكالات الحدودية. ومن خلال هذه الاتفاقيات، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من الإدارة المتقدمة والفعالة للمخاطر وتيسير تدفقات التجارة الخارجية.

ويضمن الاعتراف المتبادل من قبل المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وهي أداة تستخدم لتعزيز التعاون بين الوكالات الحدودية، الاعتراف بنتائج تقنين المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وتراخيصهم الصادرة عن إدارة الجمارك بين سائر الإدارات الجمركية. ويساهم هذا العنصر في تسريع وتيرة الإجراءات الجمركية للشركات المرخصة، ويقلل من التكاليف وتأخير الإجراءات بالنسبة إلى الشركات. وعلى الرغم من الفوائد المتعددة لهذه الآلية بالنسبة للدول والقطاع الخاص على حد سواء، تشير الدراسة التحليلية إلى أن عدد قليل من البلدان الأعضاء استفادت من آلية الاعتراف المتبادل من قبل المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية بالدول الأعضاء من خلال تعزيز التواصل بين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير منصات منتظمة لتبادل المعرفة، والمشاركة في الشبكات الدولية ذات الصلة.

#### الأساس المنطقي:

لا ريب أن تطوير تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية ضروري لحركة السلع عبر الحدود بفعالية وكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يتيح تطوير تبادل المعلومات تقييم المخاطر التي تمثلها البضائع العابرة للحدود قبل وصولها. وعلاوة على ذلك، قد يقلل ذلك من الأعباء الإدارية التي تفرضها إدارة المخاطر، ويسمح للجمارك بتكريس مواردها للسلع التي تمثل مخاطر مرتفعة. وفي هذا الصدد، يمثل ترابط أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية خاصة في إطار تحقيق فعالية تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون توفير منصات منتظمة للوكالات الحدودية والمشاركة الفعالة في الشبكات الدولية ذات الصلة مفيدًا لتبادل المعلومات الرسمية وغير الرسمية بين الوكالات الحدودية، كما أن إنشاء لجنة من الأهمية بمكان لتعزيز التعاون في مجال المنتجات عالية المخاطر ومراقبة تنفيذ العملية.

تحسين البنية الأساسية للمعابر الحدودية البرية واتصال خطوط النقل من خلال الجهود المشتركة لدول الجوار، على سبيل المثال من خلال إنشاء لجان تقنية /لجان عمل مشتركة تشمل الأطراف المعنية لتحديد العوامل التي تتسبب في ظهور المعوقات.

#### الأساس المنطقي:

ثمة حاجة إلى تطوير البنية الأساسية على جانبي الحدود لدعم انسيابية حركة السلع بين دول الجوار. وفي هذا الصدد، يتعين على دول الجوار أن تعمل في تعاون وثيق لضمان تحديث البنية الأساسية على التوازي على جانبي المعابر الحدودية البرية. في هذه المرحلة، يمكن للبلدان المجاورة أن تنشئ لجان تقنية /لجان عمل مشتركة تشمل كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، بغية تحديد مشكلات

/عقبات البنية الأساسية والتشغيلية والخطوات اللازمة لمعالجتها، وإدارة العملية من مرحلة التخطيط إلى  
مرحلة التنفيذ.